المجلة الصباح
العدد 2425 - السنة الثامنة
الأحد 18 جمادى الآخرة 1437 - الموافق 27 مارس 2016
Sunday 27 March 2016 - No.2425 - 8th Year

«المعلومات المدنية» تدشن التوقيع الإلكتروني بمقر «الهيكلة»

دشنت الهيئة العامة للمعلومات المدنية مكتبا جديدا لخدمة التوقيع الالكتروني بالمبنى الرئيس لبرنامج اعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة بهدف التيسير على المستفيدين من خدماتها. واكد المدير العام للهيئة مساعد العسعوسي في تصريح صحافي امس حرص الهيئة على وضع خدماتها المتنوعة في متناول مختلف الجهات الراغبة في الاستفادة منها لاسيما التوقيع والتصديق الالكتروني وكل المعاملات الالكترونية التي تدعم وتعزز استخدام الحكومة الالكترونية. وقال العسعوسي ان مشروع التوقيع الالكتروني يعتبر من ابرز انجازات الهيئة التي تساهم بفاعلية في نقل الكويت الى عصر الهوية الالكترونية من خلال توفير التقنية الامنة والمعتمدة لضمان امن وسرية البيانات في مختلف الخدمات والمعاملات الالكترونية. واضاف ان هذا المشروع يعد أحد التطبيقات العملية لواحدة من الخدمات التي تقدمها البطاقة المدنية الذكية التي ساهمت في حل مشكلة هوية طالبي الخدمة الالكترونية من المواطنين والمقيمين مبينا ان الهيئة تمكنت من تذليل العقبات أمام تحديد هوية المتعامل الكترونيا عبر تدشينها خدمة التوقيع الالكتروني.

وزير العدل اختتم زيارته لأرمينيا بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات

الصانع: ندعم الجهود الدولية لدحر «الإرهاب»

الصانع خلال لقائه مع رئيس جمهورية أرمينيا

.. وخلال توقيع الاتفاقية مع وزيرة العدل الأرمينية

اختتم وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع زيارته إلى ارمينيا التي بدأها قبل ستة أيام بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم سيما تلك المتعلقة بالتعاون القضائي بين البلدين.

والتقى الوزير الصانع خلال زيارته وهي الاولى من نوعها لوزير عدل كويتي مع رئيس جمهورية ارمينيا سيرج سركيسيان حيث نقل له تحيات سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد كما بحث معه العلاقات الثنائية وخاصه في ما يتعلق بالمجال القضائي وسبل تطويرها بين وزارتي العدل في البلدين.

تحدث الوزير الصانع عن دعم الجهود الدولية لدحر "الارهاب" موضحا ان سياسة الكويت الخارجية تتسم بعلاقات متوازنة مع دول المنطقة والابتعاد عن التدخل بالشؤون الداخلية للدول.

وقال سفير الكويت لدى ارمينيا بسام القبندي في بيان صحافي حصلت "كونا" على نسخة منه ان زيارة الوزير الصانع الى جمهورية ارمينيا "كانت ناجحة بكل المقاييس وقد ساهمت في تعزيز العلاقات بين البلدين".

واضاف السفير القبندي ان الزيارة تعكس كذلك اهتمام البلدين بتطوير العلاقات بينهما الى آفاق اوسع.

وذكر البيان ان الوزير الصانع التقى خلال زيارته رئيس وزراء جمهورية ارمينيا هوفيك ابراهاميان حيث بحث معه سبل تطوير العلاقات في المجال الاقتصادي من خلال سن قوانين تساعد المستثمر الاجنبي للاستثمار في كلا البلدين.

وفي هذا السياق استذكر رئيس الوزراء الارميني زيارته الى دولة الكويت في عام 2015 مشيرا الى اللقاءات "المثمرة والايجابية" التي جمعته مع صاحب السمو امير البلاد حفظه الله ورعاه وسمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء.

واكد ان ابواب ارمينيا مفتوحة للسياح الكويتيين "خاصة وانها تتمتع بالأمن والاستقرار".

واوضح البيان انه تم خلال اللقاء التوقيع على اتفاقية المساعدة القانونية في المسائل الجزائية بين دولة الكويت وجمهورية ارمينيا.

واشار الى ان الوزير الصانع التقى خلال زيارته كذلك وزيرة العدل الارمينية اربيني هوفهانيسيان التي شددت على اهمية الزيارات المتبادلة لدورها في تعميق العلاقات الثنائية.

وقالت الوزير الارمينية ان بلادها استعانت بالخبرات الغربية لتطوير النظام القانوني في ارمينيا وان ارمينيا بصدد تغيير قرابة 100 قانون مرحبة بمساهمة دولة الكويت ممثلة بوزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المساهمة في هذا المجال.

بدوره رحب الوزير الصانع بهذه المشاركة مؤكدا ان مذكرات التفاهم والاتفاقيات التي تم توقيعها تمهد الطريق للانفتاح بكل المجالات.

واكد الطرفان اهمية توقيع وزارتي عدل البلدين على الاتفاقية الثنائية ما يعكس رغبتهما في تطوير العلاقات القضائية بينهما بما يقود لتوقيع اتفاقيات قادمة بين الجانبين لدى زيارة وزيرة العدل الارمينية المرتقبة للكويت.

كما التقى الوزير الصانع رئيس المجلس الوطني الارميني بالإنابة إدوارد شارمازانوف حيث اشاد بالعلاقات الثنائية بين دولة الكويت وجمهورية ارمينيا.

من جانبه اشاد رئيس المجلس الوطني الارميني بالإنابة بمجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية - الارمينية والزيارات المتبادلة فيما بينها. واعرب عن شكره وامتنانه لحكومة دولة الكويت على المساعدات التي قدمتها للاجئين السوريين في جمهورية ارمينيا وكذلك بناء دار للمسنين في العاصمة الارمينية يريفان. وفي هذا الصدد نقل الوزير الصانع تحيات رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم لرئيس المجلس الوطني الارميني كالوست ساهاكيان وتمنياته له بالشفاء العاجل.

من جهته تطرق رئيس المجلس الوطني بالإنابة للاصلاحات القانونية والتعديلات الدستورية المقبلة عليها ارمينيا معبرا عن تفاؤله بانها ستوفر بيئة ايجابية لاجتذاب الاستثمارات الخارجية.

ووفق البيان التقى الوزير الصانع كذلك كاتوليكوس عموم الارمن كاريكين الثاني الذي اثنى على العلاقات الوطيدة بين البلدين وعلى المعاملة الممتازة التي تتمتع بها الجالية الارمينية بالكويت وفي الدول العربية بشكل عام.

حضر اللقاءات وزيرة العدل الأرمينية اربيني هوفهانيسيان وسفير دولة الكويت لدى ارمينيا بسام محمد القبندي.

■ سياسة الكويت الخارجية تتسم بعلاقات متوازنة مع دول المنطقة والابتعاد عن التدخل بالشؤون الداخلية للدول

باناريتي أكد سعي البلدين لتعزيز العلاقات المشتركة

العمير: ألبانيا تحظى بمكانة خاصة لدى الكويت

العمير يهدي درعا تذكارية لباناريتي

أكد وزير الباني ان بلاده تسعى من اجل تعزيز علاقات التعاون المشترك مع الكويت في مختلف المجالات لاسيما في مجال الزراعة.

وقال وزير الزراعة والتنمية الريفية وإدارة المياه الالباني ادموند باناريتي في تصريحات عقب مباحثات مع وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة الكويتي علي صالح العمير إن "الكويت تعتبر اولوية لنا".

واضاف باناريتي "اننا نسعى جاهدين لتعزيز التعاون المشترك من خلال تقديم كافة التسهيلات للمستثمرين الكويتيين".

ومن جانبه اشاد الوزير العمير بالعلاقات الثنائية التي تربط البلدين معربا كذلك عن التطلع لتعزيزها في كافة المجالات خاصة وان البانيا تحظى بمكانة خاصة لدى الكويت.

ووقع الوزيران مذكرة تفاهم للتعاون في القطاع الزراعي تتضمن تشجيع التعاون في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية وتبادل الخبرات بين الجانبين.

وجاءت المباحثات التي عقدت بحضور سفير الكويت لدى ألبانيا فايز مشاري الجاسم وعدد من كبار المسؤولين الالبان في إطار الزيارة التي يقوم الوزير العمير والوفد المرافق له بهدف تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين في القطاعين العام والخاص في المجالات ذات الصلة في الامن الغذائي ومصادر المياه والثروة الحيوانية.

ومن جانبه قال السفير الجاسم في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) إن المباحثات تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين والشعبين وسبل تعزيزها وتنميتها في مختلف المجالات.

واشار إلى ان المباحثات تناولت كذلك توسيع أطر التعاون بين الكويت والبانيا بما يخدم مصالحهما المشتركة واهم القضايا ذات الاهتمام المشترك.

نافية ما نشر في بعض وسائل الإعلام حول تخفيضه

«القوى العاملة»: الدعم المالي للعاملين بالقطاع الخاص لن يتوقف

■ المجدلي: وثيقة الإصلاح الاقتصادي أشارت إلى أن هناك توجها دائما لكي يوجه الدعم لمستحقيه بهدف القضاء على التوظيف الوهمي

فوزي المجدلي

■ زيادة مخصصات دعم العمالة الوطنية في الوظائف والمهن التي يندر إقبال المواطنين عليها بهدف تشجيعهم على الانخراط فيها

أكد الأمين العام لبرنامج اعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة فوزي المجدلي أمس استمرار الدعم المالي للعاملين في القطاع الخاص نافيا صحة ما نشر في بعض وسائل الاعلام حول تخفيض هذا الدعم. وقال المجدلي في تصريح صحفي ان وثيقة الإصلاح الاقتصادي والمالي التي أعلن عنها قبل نحو اسبوعين "أشارت إلى أن هناك توجها دائما لكي يوجه الدعم لمستحقيه بهدف القضاء على التوظيف الوهمي من خلال القرارات والتشريعات التي تنظم الدعم".

وذكر ان الوثيقة تطرقت إلى زيادة مخصصات دعم العمالة الوطنية في الوظائف والمهن التي يندر إقبال المواطنين عليها بهدف تشجيعهم على الانخراط في هذه المهن والوظائف.

واشار الى ان الوثيقة اكدت "ضرورة وضع ضوابط تضمن عدم استغلال مخصصات دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص عبر التشغيل الوهمي" موضحا انها تهدف ايضا إلى "ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق وإصلاح سوق العمل".

واضاف المجدلي ان الدولة تسعى من خلال البرنامج لتحقيق الأهداف الوطنية في دعم العمالة الوطنية وتشجيع التنمية الاقتصادية للبلاد وتوفير الامكانات على مختلف الصعد لغرس مفاهيم وقيم العمل في القطاع الخاص لدى جميع شرائح المجتمع.

واكد ان الدولة تسعى ايضا إلى دعم المبادرين وأصحاب المشاريع الصغيرة للعمل في القطاع غير الحكومي مبينا أن الحكومة تسعى لأن يكون القطاع الخاص أساس العمل التنموي بالسواعد الكويتية.

وكان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة انس الصالح قد اعلن عن وثيقة الاجراءات الداعمة لمسار الاصلاح المالي والاقتصادي في المدى القصير قبل نحو اسبوعين مبينا انها صارت نافذة منذ ان صادق عليها مجلس الوزراء فضلا عن حصولها على دعم كامل من القيادة السياسية.

البحوه: حريصون على التصدي لمرض السكري ومخاطر الأمراض المزمنة

أكدت وزارة الصحة حرصها على التصدي لعوامل الخطورة المسببة للأمراض المزمنة غير المعدية لاسيما (داء السكري) الناجم عن زيادة الوزن وقلة النشاط البدني والافراط في تناول الوجبات الغذائية غير الصحية.

وقالت مديرة إدارة تعزيز الصحة بالوزارة الدكتورة عبير البحوه في تصريح صحافي أمس بمناسبة يوم الصحة العالمي الذي يصادف السابع من أبريل إن "الوزارة أعدت برنامجا توعويا بهذه المناسبة يتضمن العديد من الفعاليات والندوات والمحاضرات حول السكري والأمراض ذات الصلة لاسيما الغدد الصماء والعيون".

وأضافت البحوه أن البرنامج يبدأ باحتفالية (اهزم داء السكري) بعد غد الاثنين من حديقة الشهيد بفعالية ماراثون (كن نشطا) حيث سيتم إطلاق نتائج الاستبيانات والاستطلاعات التي أجرتها الإدارة حول عوامل الخطورة المرتبطة بالأمراض المزمنة غير المعدية.

وأشارت إلى أن الاحتفال الرسمي بيوم الصحة العالمي في الكويت سيكون في العاشر من أبريل المقبل بحضور وزير الصحة الدكتور علي العبيدي. وأكدت أن السكري هو السبب الرئيس للاصابة بأمراض القلب والشرايين "وإذا لم تتخذ التدابير اللازمة للسيطرة على المرض خلال السنوات العشر المقبلة قد يرتفع عدد الوفيات الناجمة عنه بنسبة تزيد على 50 في المئة".

أكدت عدم وجود أي ملوثات إشعاعية في هواء ومياه وتربة البلاد

«الصحة»: الكويت خالية من أي مخلفات مشبعة باليورانيوم المنضب

■ غلوم: إدارة الوقاية تتعاون مع مختلف الجهات بالبلاد ولديها محطات للرصد على مدار الساعة

■ خطة لتوزيع حبات «البوتاسيوم» على سكان البلاد خلال يوم واحد لمكافحة الحوادث النووية

أكدت وزارة الصحة خلو الكويت من أي اشعاعات نووية أو مخلفات مشبعة باليورانيوم المنضب مشيرة الى أن هواء ومياه وتربة البلاد سواء في المناطق السكنية أو المخصصة للزراعة وللثروة الحيوانية اضافة إلى منطقة المطلاع خالية من أي ملوثات اشعاعية.

وقال مدير إدارة الوقاية من الإشعاع النووي في وزارة الصحة فاضل غلوم لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) امس إن أجهزة قياس نسبة التلوث الاشعاعي تفيد في قراءاتها اليومية بأن أجواء الكويت خالية من أي ملوثات اشعاعية تحمل اليورانيوم المنضب.

وأوضح غلوم أن أجهزة رصد الاشعاعات لم تشر إلى ما ينذر بالخطر أو إلى تجاوز حدود الاشعاع القاعدي في الكويت مبينا أن ادارة الوقاية تتعاون مع مختلف الجهات المعنية في البلاد وأن لديها محطات للرصد الاشعاعي تعمل على مدار الساعة وتقوم بالكشف المبكر عن أي تلوث في هذا الإطار.

وبين أن مختبرات الادارة تقوم بسحب عينات من الهواء والماء ومن الترسبات العالقة بالهواء بشكل يومي وأسبوعي حيث تقوم بتحليل وقياس تلك العينات للتأكد من خلوها من الملوثات الاشعاعية.

وأشار إلى أن "الكويت لديها مخزون من حبات (يوديد البوتاسيوم) التي تحمي الانسان من الاصابة بسرطان الغدة الدرقية الناتج عن انتشار اليود المشع جراء حوادث المفاعلات النووية هو 60 مليون حبة" لافتا إلى أن ذلك المخزون يكفي البلاد حتى عام 2022.

وذكر أن لدى الوزارة خطة لتوزيع حبات (البوتاسيوم) على سكان البلاد بالتعاون مع الجهات المعنية خلال يوم واحد وذلك في حال ارتفاع نسب الاشعاعات أو حدوث أي تسرب نتيجة للحوادث النووية في أي دولة.

ولفت إلى أن تلك الخطة تقوم على "توزيع كميات تلك الحبات بحسب سكان كل محافظة في حالات الطوارئ حيث ستقوم المستشفيات والمراكز الصحية وإدارات الدفاع المدني والأجهزة المختصة بتوزيعها على المواطنين والمقيمين".

وأفاد غلوم بأن هناك لجنة عليا للطوارئ برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية هدفها الاستجابة والتدخل السريع لأي طارئ اشعاعي أو نووي وهي مكونة من عدة جهات حكومية تعمل تحت مظلة الادارة العامة للدفاع المدني.

وتابع أن ادارة الوقاية من الاشعاع تقوم بالتنسيق والتعاون مع الادارة العامة للدفاع المدني لتحديث خطة الطوارئ الوطنية للتدخل والاستجابة السريعة للحوادث الاشعاعية والنووية.

وقال إن لدى الادارة 12 محطة رصد اشعاعي موزعة على جميع مناطق الكويت الى جانب العشرات من محطات الرصد التي اقامتها جهات حكومية موضحا أن هناك جهات أخرى بصدد اقامة محطات للرصد الاشعاعي.

واشار إلى "عزم الادارة تبديل جميع محطات الرصد القائمة بأخرى جديدة في حال لم تتمكن الشركة المنفذة من تحديث المحطات وفق التقنيات والمتطلبات الجديدة".

وذكر غلوم أن دول مجلس التعاون الخليجية اتفقت على انشاء مركز مشترك لادارة الكوارث والحوادث والانذارات المبكرة ويكون مقره في الكويت مضيفا أن هناك توجهات أيضا لربط محطات الرصد الاشعاعية واقامة مركز معلومات متبادل بين دول المجلس.

وأوضح أن ادارة الوقاية من الاشعاع النووي قطعت شوطا مهما في تنفيذ المرحلة الأولى للخطة المستقبلية الموضوعة من وزارة الصحة مبينا أن الخطة ارتكزت على تسع نقاط أساسية لاستكمال مشروع تطوير الحماية الاشعاعية ومراقبة البيئة وذلك بالتنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأكد سعي الوزارة لتطوير وتحديث البنية التحتية للقوانين والقرارات والسياسات المتعلقة بالوقاية من الاشعاع النووي والاشعة المؤينة وغير المؤينة اضافة الى تخصيص مبنى يضم كل اقسام الادارة والمختبرات التابعة لها. وقال "إن عدد موظفي الإدارة الحاليين بلغ أكثر من 110 موظفين بين اداري وفني يمثل الكادر الوطني منهم اكثر من 90 في المئة" مضيفا أن من أهداف الخطة انجاز مشروع برنامج المحاكاة لحساب التأثير الاشعاعي للغبار النووي المتطاير لتقييم التعرض الاشعاعي المحتمل لعموم الجمهور.

وأفاد بأن منظومة برنامج المحاكاة تستخدم في تقدير وحساب الجرعة الاشعاعية الناتجة عن الحادث الاشعاعي بصورة فورية لتدعيم القدرة على اتخاذ اجراءات التدخل الفوري لحماية الأفراد والعاملين في الطوارئ ومراجعة اجراءات الاستجابة للحوادث.

وأضاف أن الخطة تسعى كذلك الى استكمال مشروع مراقبة الجرعات الاشعاعية للمرضى في مجال التشخيص والعلاج الاشعاعي ومراقبة تعرض عموم الجمهور وتجهيز مختبرات متنقلة لقياس تركيز المواد المشعة في الهواء والماء والتربة وقياس الجرعة الاشعاعية لحالات الطوارئ.

وبين أن الخطة ترمي أيضا الى تطوير امكانات مختلف الجهات المشاركة في الطوارئ الاشعاعية وتدريب العاملين فيها للاستعداد لمواجهة الحوادث وتشكيل فريق عمل متكامل لذلك.

وعن المختبرات التابعة للادارة أوضح غلوم أنه يتم التعاون مع مختبرات عالمية لعمل مقارنة سنوية حول نتائج القراءات والتحاليل التي تصدر عن مختبرات الادارة مبينا أن مختبرات الادارة تتكون من قسمين الأول لحماية البيئة من الاشعاع والثاني لقياس التعرض الاشعاعي.

وأشار إلى أن الادارة تعتزم تنفيذ عدد من المشاريع بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية مثل تطوير مختبرات حماية البيئة من الاشعاع ومراقبة البيئة وتطوير مختبرات قياس التعرض الاشعاعي ومختبرات معايرة اجهزة القياس الاشعاعية.

وفيما يتعلق بالتراخيص التي أصدرها قسم التفتيش وتراخيص الاشعة المؤينة بالادارة خلال عام 2015 قال غلوم إنها بلغت 1365 ترخيصا ما بين استيراد واستخدام وتجديد واضافة والغاء وتعديل وتراخيص شخصية.

وذكر أن عدد أجهزة الاشعة التي تم استيرادها العام الماضي لصالح شركات طبية حكومية وخاصة بلغت 231 جهازا و117 مادة مشعة تتعلق بالاستخدامات الطبية والاسنان مبينا أن عدد التراخيص الجديدة الممنوحة للاشخاص بلغت 452 ترخيصا و210 تراخيص مجددة.

وأفاد بأنه تمت الموافقة على تجديد تراخيص أربعة أجهزة تشخيصية و35 جهاز أشعة لعلاج الاسنان وذلك في القطاع الطبي الحكومي في حين تم التجديد لتراخيص 45 جهاز أشعة للاسنان و52 جهاز أشعة تشخيصية للقطاع الطبي الخاص.